مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.29 (NO. 119) 2023, pp. 1014-1029

دور شرطة نجدة بغداد الاستثنائي في الحروب الخارجية للعراق 1980-1991

هادي عليوي السوداني أ.م.د. حسين عبدالواحد الزبيدي
كلية التربية الاساسية/ الجامعة المستنصرية /قسم التاريخ

مستخلص البحث:
كان لشرطة نجدة بغداد دوراً استثنائي في الحروب التي خاضها العراق في السنوات 1980-1991 ، سواء مع ايران أم مع الولايات المتحدة الامريكية والتحالف الدولي الذي اشترك معه . القت تلك الحروب بظلالها السوداء على المجتمع العراقي في تلك السنوات ، وتحملت شرطة نجدة بغداد مهام مضاعفة للحفاظ على الوضع الداخلي في العراق وتأمين السلم المجتمعي ومنع تدهور الوضع الأمني في العاصمة العراقية.

الكلمات المفتاحية : شرطة نجدة بغداد – مهام استثنائية – الحرب العراقية الايرانية.

المقدمة:

أدت شرطة نجدة بغداد دوراً استثنائياً في الحروب التي خاضها العراق في عامي 1980-1988 ، وفي الحرب التي شنها الأمريكان على البلد عام 1991 ، فقد تكلفت بمهمه المحافظة على السلم المجتمعي ، ومنع انتشار الجريمة المنظمة وأستغلال ظروف الحربين في مكافحة السرقات ، ومنع عملية اللاستقرار في المجتمع العراقي، والوقوف بوجه انتشار الظواهر السلبية في الحياة العامة للعراقيين، فظل المجتمع العراقي محافظاً على وحدته وأمنه الجماعي رغم هذه الظروف الصعبة التي ترتبت على الحربين. كانت لشرطة نجدة بغداد دور مهم في هذه الظروف الاستثنائية، فالحرب تقلص مساحة المرونة ، ويتم فيها اعلان الاحكام العرفية ، وتمنح الاجهزة الامنية صلاحيات واسعة لمواجهة تداعياتها ونتائجها السلبية على الاسرة العراقية التي عانت الامرين من جراء قصر النظر السياسي للنظام السابق، وكان على شرطة نجدة بغداد المحافظة على أمن العاصمة وأستقرارها ومنع أي تهديد للمواطنين في بغداد، ولم تكن تلك مهمة سهلة ، بل كانت مهمة صعبة خرجت منها شرطة النجدة بكفاءة ونجاح يتناسب مع امكانياتها في تلك المدة.أن مهمة هذا البحث هو تتبع دور شرطة نجدة بغداد الاستثنائي في الحروب الخارجية للعراق المتمثلة بالحرب العراقية الايرانية خلال ثماني سنوات، وحرب الخليج الثانية سنة 1991 ، التي ترتبت على احتلال النظام السابق للكويت وما أعقبه من تداعيات خطيرة على المجتمع العراقي برمته.

المبحث الأول

دور شرطة نجدة بغداد في حفظ الأمن الاجتماعي خلال الحرب العراقية – الإيرانية 1980 - 1988

اتصف تاريخ العلاقات العراقية – الإيرانية بالتوتر وعدم الاستقرار على مر التاريخ، فمنذ أن خضع العراق للاحتلال العثماني[1] تحول هذا البلد الى ميدان للصراع العثماني – الصفوي[2]، فتارة يحتله الفرس وتارة يحتله العثمانيون بذرائع ودوافع مختلفة، لاسيما استغلال الجانب الديني في أطار هذا الصراع الذي كان في حقيقته صراعاً سياسياً من أجل التمتع بثروات العراق وموارده الغنية[3].

عقد بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية منذ القرن السادس عشر حتى عام 1918 انتهاء السيطرة العثمانية على العراق عدد من المعاهدات والبروتوكولات مثل معاهدة (أماسيه) سنة 1555، ومعاهدة (سراو) سنة 1618 ومعاهدة (زهاب) سنة 1639، ومعاهدة (أرضروم الأولى) سنة 1823 ومعاهدة (أرضروم الثانية) سنة 1847 وبروتوكول (طهران) لتحديد الحدود عام 1911، وبروتوكول سنة 1913 ولجنة تخطيط الحدود لسنة 1914، إلا أن كل هذه المعاهدات

البروتوكولات ولجان تحديد الحدود لم تنه المشاكل الحدودية بين البلدين، وظلت حدودهما عرضة للتجاوز وعدم الاستقرار والاعتداء وإدعاء كل طرف بعدم التزام الطرف الثاني بها[4].

وعندما تأسست المملكة العراقية في آب عام 1921 لم تعترف بها إيران في عهد الشاه رضا بهلوي عام 1878- 1944 (1925 – 1941) [5] وظلت تماطل وتتحجج بإعذار مختلفة حتى عام 1929 عندما أقام البلدان علاقات دبلوماسية بينهما، لكن ذلك لم يمنع استمرار المشاكل الحدودية بينهما التي وصلت الى حد تقديم العراق شكوى الى عصبة الأمم عام 1934 عن التجاوزات الإيرانية على الحدود العراقية والأنهار المشتركة التي كان الجانب الإيراني يقطع مياهها ويمنعها من الوصول الى الأراضي العراقية كما هو الحال بالنسبة لنهر الوند الذي يروي الأراضي الزراعية والبساتين لأهالي مدينة (مندلي)[6].أدى قيام انقلاب بكر صدقي[7] في التاسع عشر من تشرين الأول 1936 وتأليف وزارة حكمت سليمان[8] (1936 – 1937) الى دخول العراق في مفاوضات مكثفة مع إيران أسفرت عن توقيع معاهدة (الحدود والصداقة) في الرابع من تموز 1937 تضمنت تنازل العراق عن مسافة أربعة كيلومترات كمرسى أمام مدينة (عبادان) والاتفاق على حل الخلافات بين البلدين بالطرق السلمية، وعد خط التالوك[9] خطأ للحدود بينهما في شط العرب[10].ومع ذلك استمرت المشاكل الحدودية بين البلدين طوال العهد الملكي والعهود الجمهورية بسبب أتباع الحكومات الإيرانية سياسة (خذ وطالب) وعدم التزامها ببنود أي معاهدة مع العراق في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، واستغلت هذه المشاكل من قبل حكومات البلدين لأسباب سياسية، ففي الوقت الذي استغلت إيران في عهد الشاه محمد رضا بهلوي الحركة الكردية لأضعاف النظام العراقي والتدخل في شؤون العراق الداخلية وإشغاله عن مهام بنائه الداخلي وتنميته الاقتصادية، حاول العراق بالمقابل استغلال منازعات الحدود مع إيران لصياغة دور قيادي له في الوطن العربي، إذ رأى العراق ضرورة أن يكون له دور قيادي ويتزعم الدول العربية، لاسيما بعد انقلاب السابع عشر من تموز 1968[11].

أدى اختلاف النظام السياسي في إيران مع نظام حزب البعث في العراق في المرحلة التي أعقبت قيام انقلاب 1968 الى تجدد الخلافات الحدودية بينهما، والى استمرار رفع الشكاوى العراقية الى مجلس الأمن الدولي لأن نظام الشاه حاول استغلال عدم استقرار الوضع الداخلي في العراق وقيام الحركات المعادية لنظام البعث وسعيها لإسقاطه عن الحكم ، وسعي الانقلابيين في العراق الى أن يكون لهم دور في منطقة الخليج العربي خصوصاً، والمنطقة العربية عموماً بعد تراجع الدور المصري أثر هزيمة مصر في حرب الخامس من حزيران 1967، وإعلان بريطانيا عن نيتها الانسحاب من منطقة الخليج العربي في عام 1968 وتنفيذ هذا الانسحاب خلال ثلاث سنوات، وطرح إيران نفسها كبديل لبريطانيا، وإدعاء الشاه محمد رضا بهلوي بأن بلاده لديها القوة التي تضمن حرية الملاحة في الخليج العربي بفعل ما تمتلكه من إمكانات عسكرية واقتصادية كبيرة[12].

كان من الطبيعي أن تستمر المشاكل بين العراق وإيران لاختلاف طبيعة النظامين العراقي والإيراني لأن لكل منهما منطلقاته وأهدافه ووسائله السياسية الداخلية وسياسته الخارجية، فحكومة الانقلاب في العراق رفعت شعار معاداة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وأعدمت جواسيسها وجواسيس "اسرائيل" في العراق وتقربت من الكتلة الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي، في حين كان نظام الشاه مدعوماً من الإدارة الأمريكية ولديه علاقات استراتيجية مع (إسرائيل)، وسعى لتنفيذ السياسة الغربية في المنطقة العربية[13].أدى التنافس بين العراق وايران على الزعامة في منطقة الخليج العربي الى أن تتدهور العلاقات العراقية – الايرانية وتأخذ منحى خطيراً ، لاسيما بعد أن سعى كل من البلدين لاسقاط النظام السياسي في البلد الآخر، من خلال دعم ايران للتمرد المسلح في شمال

العراق بكل امكاناتها العسكرية الى الحد الذي شاركت فيه بعض قطعات المدفعية الايرانية في قصف المواقع العسكرية العراقية[14].وقامت السلطات الايرانية بتحشيد قواتها على الحدود مع العراق، فعلى سبيل المثال لا الحصر أقامت ايران معسكراً سمته (معسكر اللواء الثاني) كان تابعاً لقيادة قوات الاحواز على بعد خمسة عشر كيلو متراً باتجاه مدينة مهران الحدودية مع العراق من جهة محافظة واسط[15].وفي ظل هذا الوضع المتأزم استمرت الاتهامات والحرب الاعلامية بين البلدين ، فقد اتهم العراق إيران بأنها تدعم المسلحين الاكراد بالأسلحة والمعدات العسكرية وتسهل عملية دخولهم الى الأراضي العراقية من المدن الكردية الايرانية الى المناطق الشمالية من العراق للقيام بأعمال تخريبية وعدوانية ضد الجيش العراقي وقوات الشرطة المحلية بما فيها شرطة نجدة، في حين اتهمت ايران الحكومة العراقية بأنها تأوي العناصر الايرانية المعادية لايران وتسعى لتدريبهم وتهيئتهم لدخول المناطق الغربية من ايران والقيام بتفجيرات داخل المدن الايرانية الحدودية[16].

نجم عن دعم ايران للمتمردين الاكراد اغتيال قائمقام مقام سنجار ورئيس عرفاء شرطة حدودية في السابع من تموز سنة 1972، ووقعت في المدة ذاتها صدامات مسلحة بين المتمردين الاكراد والقوات المسلحة العراقية وحرس الحدود، الأمر الذي فاقم من زيادة التوتر بين البلدين ، لاسيما أن السلطات الايرانية أخذت تعزز من ارسال الاموال والاسلحة الى المتمردين الاكراد عبر الحدود الايرانية – العراقية ، ليستلمها المسلحون الاكراد للاستفادة منها في مواجهة الجيش والشرطة العراقية[17] . أدركت الحكومة الإيرانية إن استمرار دعمها للمسلحين الأكراد سيؤدي الى صدام مسلح وحرب بين الجيشين الإيراني والعراقي، وقد يؤدي ذلك الى امتداد المشكلة بين البلدين الى أكراد إيران الذين كانوا يعادون نظام الشاه محمد رضا بهلوي وأساليبه القمعية ضدهم، فتدخل الرئيس الجزائري مستغلاً عقد اجتماع قمة منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبيك) في عاصمة بلاده في آذار 1975 لتحقيق لقاء مباشر بين نائب صدام حسين وشاه إيران محمد رضا بهلوي لتنجح وساطته في عقد اتفاقية 1975[18].تضمنت الاتفاقية سحب النظام الإيراني تأييده للمسلحين الأكراد في شمال العراق، والانسحاب من بعض المناطق التي كان يحتلها في مناطق حدود العراق، وأن يكون خط (التالوك) خطاً فاصلاً للحدود النهرية في شط العرب، وعدّ هذه العناصر كلاً مترابطاً، وأن أي انتهاك لأي من هذه البنود يجعل الاتفاقية برمتها لاغية، فضلاً عن التأكيد على عدم التدخل في الشؤون فضلاً عن طرد الخميني من الاراضي العراقية[19].أنهى عقد اتفاقية 1975 الحركة الكردية في شمال العراق، وبدأت علاقات حسن جواربين البلدين، وتألفت لجان عدة لتخطيط الحدود البرية بينهما، فضلاً عن تحديد الحدود المائية على أساس خط (التالوك) في شط العرب، وقيام قوات البلدين بمراقبة الحدود ومنع التسلل وأعمال التخريب على حدودهما[20].وبتوقيع هذه الاتفاقية توقف النزاع والتوتر بين العراق وإيران، وتم ترسيم الحدود على الخرائط المشتركة الجديدة من قبل الدولتين لتثبيتها على الأرض بصورة واضحة، وإعادة بناء الدعامات القديمة لعام 1937 وعددها (126) دعامة، وإضافة (593) دعامة جديدة حسب اتفاقية عام 1975[21].بدأت إيران في السنتين الأخيرتين من العهد البهلوي (1925 – 1979)، وتحديداً في العامين (1977 – 1978) تشهد تطورات داخلية سياسية وأمنية خطيرة أدت بالتالي الى سقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي في شباط 1979 ومجيء نظام جديد على أعتابه تمثل بقيام الثورة الإسلامية التي قادها آية الله روح الله الخميني[22].

شهد عام 1979 تطورات سياسية مهمة في كل من العراق وإيران، حيث أصبح رئيس النظام السابق 1979-2003 رئيساً لجمهورية العراقية في السابع عشر من تموز1978 ، في حين أعلن عن قيام تغير اسم دولة ايران الى الجمهورية الاسلامية عام 1981 بعد تولى الخميني منصب المرشد

الأعلى للثورة الإسلامية وهو أعلى منصب في النظام السياسي الإيراني[23]، فبدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين، فأرسلت الحكومة العراقية مذكرة أعربت فيها عن رغبتها في إقامة أفضل العلاقات مع الجارة إيران، والتجاوب التام مع أي مسعى يؤدي الى السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة[24]، وحصلت لقاءات ثنائية بين مسؤولوا البلدين، وتحسنت العلاقات بينهما نسبياً حتى بداية عام 1980[25].كان للحرب العراقية – الإيرانية أسباب عدة يقف في مقدمتها اختلاف النظامين السياسيين في كل من العراق وإيران أيديولوجياً وفكرياً، فالنظام السياسي في العراق كان نظاماً علمانياً بعثياً قومياً، في حين كان النظام السياسي في ايران نظاماً دينياً اسلامياً[26]، لذلك عد اختلاف النظام العراقي عن النظام الإيراني سبباً في الصراع الأيديولوجي بينهما لأن العراق يؤيد قومية عربية علمانية اشتراكية في حين كانت إيران تبشر بإحياء نظام إسلامي ثوري[27].كان للتصريحات الإعلامية التي كان يطلقها مسؤولي البلدين دور آخر في اندلاع الحرب بينهما، فقبيل الحرب زادت حمى التصريحات التي عمقت من حدة التأزم وتراجع العلاقات العراقية – الإيرانية، فعلى سبيل المثال صرح الخميني لأحد المسؤولين الذين أرسلهم الرئيس السابق للقاء به قائلاً : " أسمع لن أنسى موقف صدام وتآمره مع الشاه بوساطة بومدين على المعارضة الإيرانية عام 1975، ولمجرد أن استقر في طهران، لن أتركه يحكم العراق " [28]، فأدرك الرئيس النظام السابق حقيقة ما يكنه له الخميني من كره عميق بسبب إخراجه من العراق، وكان يدرك تماماً أن الخميني سيكون قريباً في طهران على رأس السلطة الجديدة بعد إسقاط الشاه، لذلك أرسل له السيد موسى الموسوي حفيد المرجع الديني الأعلى السيد أبا الحسن الأصفهاني (1861 – 1946) في الأسبوع الأول لنجاح الثورة الإيرانية ليهنئه بنجاح الثورة، ويعتذر عن أية أساءة صدرت في حقه، ويبدي استعداده للتعاون مع الجمهورية الإسلامية، إلا أن الخميني قال لمبعوث الرئيس الاسبق السيد موسى الموسوي " أن نظام صدام محكوم عليه بالسقوط، وسيسقط خلال ستة أشهر على الأكثر ... " [29].والواقع ليس هنالك نقل محايد لهذه المقولات، لاسيما أن من قالها ذي توجه موالي للعراق.أسهم العامل الخارجي بدوره في دفع العراق للدخول في الحرب ضد إيران عام 1980، فتخوفت الدول العربية الخليجية من تصريحات المسؤولين الإيرانيين، لاسيما عندما صرح أبو الحسن بني صدر أول رئيس جمهورية منتخب في إيران بعد نجاح الثورة الإسلامية عن التوجهات الخارجية لإيران قائلاً : ((ثورتنا أممية، وهي لن تنتصر إذا لم تصدر الى الخارج)) [30]، فشكل هذا التصريح هاجساً مخيفاً لدول الخليج لأنها عدت ذلك تطلعاً لدور إقليمي أو عالمي جديد[31]، يأتي في مقدمة أهدافه تهديد الأنظمة السياسية في هذه الدول ذات الأسس العائلية والمتميزة بصغر مساحتها وقلة عدد سكانها وكونها تأسست بدعم بريطاني ولا تستطيع مواجهة إيران، فسعت الدول الخليجية الى دفع العراق للمواجهة مع إيران في حرب استمرت ثماني سنوات وقال الرئيس العراقي الأسبق ملك الاردن الحسين بن طلال في احدى اللقاءات: ((أنا دافعت عنهم وعليهم أن يعوضوني مادياً ويدفعوا لي ...)) [32].كان للحرب العراقية – الإيرانية مقدمات وممهدات قبل نشوبها تمثلت بخفض التمثيل الدبلوماسي بين البلدين في آذار 1980 رغم أن لكل الدولتين ابقت على سفرائها والتجاوزات على الحدود المشتركة بين البلدين، وقيام النظام العراقي بتسفير الاف العراقيين من الكرد الفيليين بدعوى أنهم ايرانيون من تبعية الى خارج الحدود ورميهم على طريق زرباطية – مهران بعد حادثة الجامعة المستنصرية في الأول من نيسان عام 1980 (من 1979-2003) الى الجامعة في اليوم التالي وتصريحه بأن الدماء التي سالت في المستنصرية لن تذهب سدى، وهي دلالة على النية المبيتة لقيام الحرب واستغلال وضع ايران العسكري الهش بعد قيام النظام الجديد بتطهير الجيش الايراني من قادته الكبار وأعادة هيكليته والتحشدات العسكرية على

الحدود من قبل الطرفين، وأتهام إيران للعراق بإعدام الرموز الشيعية وعلى رأسهم السيد محمد باقر الصدر[33]، في الوقت الذي أتهم فيه العراق إيران باستغلال المذهب الشيعي لأحداث القلاقل وإثارة المشاكل للدول المجاورة وفي مقدمتها العراق، ولأسباب أخرى، فحدثت مناوشات حدودية متقطعة في شهري آيار وآب 1980 لتشتد حدتها في 22 أيلول من العام نفسه، بدخول الجيش العراقي الى الاراضي الايرانية بعد قصف جوي شديد على المطارات العسكرية الايرانية، والتي استمرت ثماني سنوات (أيلول 1980 – آب 1988) وأسفرت عن نتائج كارثية بشرياً ومادياً، فخسر البلدان نحو قرابة مليون ، وخسائر مادية قرابة (400) مليار دولار أمريكي[34].تكلفت شرطة النجدة، شأنها في ذلك، شأن الأجهزة الرسمية العراقية بمهمة المحافظة على الشارع العراقي ومعالجة أي تحرك يثير الريبة أو يهدد النظام السياسي، فانتشرت سياراتها بكثافة في تقاطعات العاصمة، وكان دوام منتسبيها لمدة أربع وعشرين ساعة، وحدد نزول أفرادها بحسب متطلبات الظرف الأمني، وكان مسؤولوها يزورون نقاط تواجدها ويوصلون التوجيهات اللازمة لها، فضلاً عن ما كان يوصلونها إليهم عن طريق أجهزة اللاسلكي، وتم التركيز على المناطق التي فيها كثافة سكانية عالية مثل مدينة الشعلة والثورة (الصدر حالياً) وغيرها من المناطق الأخرى، وتم الطلب من شرطة النجدة بعدم التهاون مع أي تحرك مشبوه يمس الأمن في المدن العراقية[35].تحملت شرطة النجدة مهمة أخرى ترتبت على قيام إيران بقصف المدن العراقية بطائراتها وإلقاء القنابل على المؤسسات الحيوية والمناطق المدنية، فقد كان على منتسبي شرطة النجدة الإسراع في نقل المصابين الى المستشفيات القريبة من محل الحادث، والأبلاغ عن حالات الاستشهاد للمدنيين أو تثبيت الأضرار والخسائر المادية أولاً بأول والتواجد في المناطق التي تعرضت للقصف الجوي، لاسيما في العاصمة بغداد وفي المدن الأخرى وفي مقدمتها البصرة، فضلاً عن القصف الجوي، فقذائف المدفعية كانت تصل الى (ساحة سعد) ومنطقة (أم البروم) وغيرها من مناطق البصرة التي اضطر أهلها لترك مساكنهم، والهجرة الى مناطق أخرى أكثر أماناً كما كانوا يعتقدون مثل كربلاء المقدسة التي ازدحمت بأهالي البصرة والمدن الحدودية اذ تم اسكانهم في الجواكمع والحسينيات والمدارس أمتلئت بالسكان فيها[36].كان لشرطة النجدة ، مع بقية الاجهزة الأمنية الأخرى، دورها في الحفاظ على الوضع الأمني في بغداد ، لاسيما في حالات الحرب سواء في سنوات (1980-1988) أبان الحرب مع ايران أو بعد دخول النظام السابق (1979-2003) في الكويت في الثاني من آب 1990 وما أعقبها من سيطرة المعارضة العراقية على معظم محافظات الجنوب والفرات الأوسط وما شهدته هذه المحافظات من أحداث ساخنة هددت النظام الأمني للسلطة القائمة في الصميم، فكانت سيارات النجدة في بغداد قد تكلفت بواجبات أمنية مع بقية الأجهزة الأخرى مثل جهاز المخابرات الذي تكلف أفراده بالنزول الى الشارع مع بقية أجهزة (الأمن الخاص) ومنتسبي (الأمن العامة) والأجهزة التابعة الى الحزب الحاكم المنحل وغيرها من الأجهزة الأمنية في النظام السابق، وكانت التوجيهات التي يستلمها منتسبو شرطة النجدة ومتابعتهم شخصياً تتم عن طريق المسؤولين في وزارة الداخلية ومديرية الشرطة العامة ومدير شرطة النجدة الذين كانوا يتفقدون هذه الدوريات شخصياً ويوجهونها بأخر المستجدات التي تردهم من قياداتهم العليا[37].

كان على شرطة النجدة مهمة أخرى تتعلق بمحاربة الإشاعات المغرضة التي كان يبثها عملاء ايران من الطابور الخامس [38] بين صفوف الشعب، لأضعاف معنوياته عبر ما يعرف بالحرب النفسية[39]، فقد أنتشرت في بداية الحرب العراقية – الإيرانية بعض الإشاعات المغرضة وكان يرددها البعض من الجهلة مثل أن إيران قاتلت الروس في عدة حروب في القرن التاسع عشر على جبل سنوات طويلة، واضطر الروس بسبب عناد الفرس الى تسليمها الى الإيرانيين من أجل أنهاء هذه

الحرب[40]،وأن العراق خاض هذه الحرب نزولاً عند إرادات أجنبية أغرته بها، وبهذا فإنه شن الحرب كان نيابة عن آخرين[41]، وغيرها من الإشاعات والأقاويل الكثيرة التي كان على شرطة النجدة رفعها الى مراجعهم العليا لأنهم أكثر الجهات الأمنية التي كانت على تماس مباشر مع المواطنين في الشارع العراقي.وبسبب وجود كتابات معادية على جدران المدارس أو البيوت في الأزقة، لاسيما في الليل، التي كان يستغلها المعادون للنظام السياسي في العراق وتمجيد للنظام الإيراني، كانت سيارات شرطة النجدة تجوب الشوارع والمحلات المتعددة في بعض المناطق، وتراقب أي كتابات تمس السلطة أو تدعوا للنظام الإيراني بالنصر أو تمجد السيد الخميني، وكانت ترفع التقارير عن تلك الكتابات الى مراجعها العليا التي كانت تكتب الى الأجهزة الأمنية الأخرى وترسل نسخا منها الى المنظمة الحزبية في المناطق التي شوهدت فيها هذه الكتابات لاتخاذ اللازم بصددها[42].

ولتعزيزاً دور شرطة النجدة في أثناء الحرب العراقية – الإيرانية وزعت عليهم سيارات حديثة تتوفر فيها كل مستلزمات العمل الشرطوي لأن الدولة كانت بحاجة الى جهودهم في ردع الجريمة والمحافظة على السلم الأهلي وعدم السماح لأي خرق قد يؤثر على الوضع الأمني في البلاد وقد تستغله القوى المعادية للسلطة لصالحها[43]، وكان المسؤولون في شرطة النجدة حريصين على دعم أوضاع منتسبيهم بالإمكانات المتاحة لهم. ولم يترددوا في تكريم منتسبي مفارز شرطة النجدة التي تلقي القبض على السراق أو العابثين بأمن الناس وممتلكاتهم وتراقب الملاهي وأماكن اللهو خوفاً من أن يعبث بعض الخارجين منها على السلم المجتمعي بحجة وقوعهم تحت تأثير المؤثرات العقلية، لاسيما أن القانون العراقي كان متشدداً ويعد تناول المخدرات جريمة يستحق صاحبها الإعدام، وكان لشرطة النجدة حق التوقيف للأشخاص الذين يخلون بالأمن بحجة السُكر، لاسيما أن البلد كان يمر بحالة حرب، وكان هناك قانون السلامة الوطنية سارياً دون التقيد بأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية[44].لم يكتف النظام السابق بتحشيد شرطة النجدة في الحرب العراقية- الايرانية ودفعهم للحفاظ على الأمن المجتمعي، وإنما اشترك بعض منتسبي هذا الجهاز في هذه الحرب عبر ما عرف بأسم (المعايشة) ، فتركوا مهامهم الاساسية في حفظ الأمن الداخلي[45].

وعموماً فإن شرطة النجدة شهدت متغيرات عديدة خلال الحرب العراقية - الإيرانية وتعاقب على إدارة مسؤوليتها عدد من الضباط الذين كان يتم اختيارهم بدقة ومعروفون بولائهم للنظام السياسي وزودت هذه الشرطة بكل ما يجعلها قادرة على أداء مهامها الجديدة وأثبت منتسبوها خلال الثمان سنوات من عمر هذه الحرب قدرتهم على أن يكونوا واحداً من الأجهزة الأمنية التي لا تقل أهمية عن جهاز المخابرات الذين نزلوا الى الشارع بسياراتهم الحديثة وجهاز الأمن الخاص بالقصر الجمهوري بسيارتهم المارسيدس ذات اللون الاخضر الفاتح وغيرها من الأجهزة الأخرى مثل الاستخبارات والأمن، فضلاً عن رجال القوات المسلحة والأجهزة الحزبية الأخرى التي كان كل جهاز يراقب ويتابع الجهاز الآخر وتخضع جميعها الى إشراف القائد العام للقوات المسلحة رئيس الجمهورية[46].وهكذا أثبتت شرطة النجدة قدرتها على اداء واجبها في مرحلة خطيرة مر بها العراق خلال سنوات الحرب، وتمكنت من المحافظة على السلم المجتمعي ، وعدم السماح واستغلال أي ثغرة في جداره الداخلي للنفاذ منها لاسقاط النظام السياسي أو تمزيق الوحدة الوطنية رغم استمرار الحرب ثمان سنوات ، فلم تتردد في نقل المصابين من جراء القصف الايراني ولا من الحفاظ على الدور والمحلات والاسواق من السرقات بسبب تواجد اعداد كبيرة من العراقيين في جبهات القتال ، فأثبتت شرطة النجدة أنها مؤهلة لممارسة دورها جنباً الى جنب المؤسسات الأمنية الأخرى في حفظ الامن خلال الحرب .يتبين مما سبق أن النظام السياسي قد حول عمل شرطة النجدة من دورها التقليدي في

حماية ارواح الناس وممتلكاتهم الى اداة من ادوات الامنية خلال الحرب أو حتى في حالة عدم وجود حرب، وهذا ينسجم مع طبيعته شمولية البوليسية.

المبحث الثاني

دور شرطة نجدة بغداد خلال حرب الخليج الاولى سنة 1991 وتداعياتها الأمنية في بغداد :

خرج العراق من الحرب العراقية – الإيرانية وهو مثقل بديون وأعباء اقتصادية ثقيلة، إذ بلغ التضخم فيه حوالي (28%) وزادت ديونه والفوائد التي ترتبت عليه الى سبعة مليارات دولار سنوياً للدول الأجنبية، فطلب العراق من المملكة العربية السعودية والكويت مساعدته للخروج من مأزقه المالي من خلال التعاون معه عن طريق تقييد إنتاجهما النفطي، والضغط على الدول المنتجة الأخرى للعمل معهما، إلا أنهما لم يفعلا ذلك، بل قاما بزيادة إنتاجهما النفطي، مما أدى الى تراجع سعر البرميل من (27 – 28) دولاراً للبرميل الواحد حتى وصل الى (11 – 12) دولاراً، فخسر العراق خسارة مالية بلغت نحو (14) مليون دولار سنوياً سنة 1989[47].ومن جانبها فقد حاولت الحكومة الكويتية استغلال ظروف العراق الاقتصادية الصعبة فساومت العراق على أن تكون ديونهم عليه ثمناً لتخطيط الحدود معه، وتعمدت الى التوسع شمالاً بمعدل عدة مئات من الأمتار لوضع يدها على نفط الرميلة العراقي، وأخذت تزيد من استغلالها لهذا الحقل ليكون ذلك بمثابة سرقة حقيقية لنفط العراق حيث كانت الحكومة العراقية بأمس الحاجة إليه[48].أكد العراق في مؤتمر القمة العربية الطارئة الذي عقد في بغداد للمدة من (28 – 30) أيار 1990 إنه يتعرض لمؤامرة كبيرة في المجال الاقتصادي، وأن الكويت والإمارات العربية المتحدة تمارسان الضغط عليه من خلال زيادة إنتاجهما النفطي مما ينعكس سلباً على العراق، لكن أمير الكويت لم يأبه لما ذكره العراق، بل على العكس من ذلك عمد الى إجراء اتصالات سرية مع مسؤولي الإدارة الأمريكية التي وجهته باتخاذ مواقف متشددة ضد العراق[49].وعندما ألقى الرئيس العراقي السابق خطابه بمناسبة الذكرى السنوية لأنقلاب السابع عشر من تموز تطرق الى التوجه التآمري للكويت ضد العراق المتمثلة بخرق التزاماتها بالحصص المقرر لها في المجال النفطي، مؤكداً أن هناك ثمة مؤامرة من بعد الدول الخليجية وفي مقدمتها الكويت والولايات المتحدة الأمريكية من أجل قطع أرزاق العراقيين الذي هو بمثابة قطع الأعناق[50].

لم تنفع جهود الوساطات الدبلوماسية التي بذلت من قبل بعض الوسطاء لحل القضية لحسمها مع الكويت بما فيها وساطة الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي في التقريب بين وجهات النظر العراقية والكويتية والتوصل الى حل يرضي الطرفين، فقابل الرئيس العراقي السابق السفيرة الأمريكية غلاسبي في بغداد في أبريل في الخامس والعشرين من تموز 1990، وأوضح لها ما تقوم به الكويت من حرب اقتصادية ضد العراق، فجاء جواب السفيرة وهو يحمل تأكيدها أن بلادها ليس لديها نية في التدخل في الصراعات العربية – العربية كما هو الحال في الصراع الحدودي بين العراق والكويت، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لاتنوي شن الحرب الاقتصادية ضد العراق[51]، فاعتقد الرئيس العراقي السابق، أنه حصل على الضوء الأخضر من الإدارة الأمريكية للقيام بما كان يفكر به في قرارة نفسه، ولم يقدر أن ما صرحت به السفيرة الأمريكية كان فخاً منصوباً للعراق من أجل التورط في دخول الكويت، ومن ثم تحشيد الدول ضده من أجل إسقاط نظامه السياسي واحتلال العراق[52].وقبيل قيام الجيش العراقي باجتياح الأراضي الكويتية بأيام قليلة عقدت مباحثات الفرصة الأخيرة بين وفدي العراق والكويت في جدة بالمملكة العربية السعودية على أمل التوصل الى حل سياسي لمشاكلهما الحدودية، إلا أنها لم تثمر عن شيء يذكر، بل على العكس من ذلك تدهور الوضع بينهما ووصل الى حد التشابك بالأيدي[53]، وما إن جاء الثاني من آب 1990 حتى دخلت القوات

العراقية الأراضي الكويتية، وأعلن العراق عن ضم الكويت إليه وعدها المحافظة التاسعة عشرة، بعد أن هربت العائلة المالكة الكويتية الى المملكة العربية السعودية[54].ترتب على الغزو العراقي للأراضي الكويتية جملة تطورات سياسية وعسكرية، فاتخذت الولايات المتحدة الأمريكية من عملية تحرير الكويت ذريعة للتواجد في منطقة الخليج العربي وأرسالها قوات عسكرية الى المملكة العربية السعودية بحجة مواجهة احتمال تهديد عراقي مزعوم للأراضي السعودية، وحشدت تحالف دولي ضد العراق وتم التنسيق مع بعض الدول العربية الموالية لهم وفي مقدمتها مصر وتم اتخاذ موضوع أزمة الكويت حجة للدخول الأمريكي الى المنطقة وإسقاط النظام السياسي في العراق[55]، فتحمل الشعب العراقي ضريبة قصر نظر الرئيس العراقي السابق الذي اعتقد أن احتلاله للكويت سيؤدي الى إلغاء الديون التي بذمة العراق والاعتراف بحقوق العراق في حقوله النفطية في الرميلة، وسيطرته على نسبة كبيرة من النفط العالمي، إلا أنه لم يحسب لرد الفعل الأمريكي والعالمي لنتائج هذه الخطوة التي أقدم عليها والتي يتحمل مسؤوليتها بالدرجة الأساس، فضلاً عن استفزاز الكويت له، وشنها حرباً اقتصادية عليه بدعم من الإدارة الأمريكية، وفشل المؤتمرات العربية ودور الرئيس المصري محمد حسني مبارك في التآمر على العراق بعد أن أكدت الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها لشطب عشرة مليارات دولار كانت تشكل ديوناً عليه إذا ما نجح في حشد عربي ضده، وهو ما تم فعلاً، فدفع الشعب العراقي النتائج الكارثية التي ترتبت على احتلال الكويت[56].

تحملت الأجهزة الأمنية تداعيات العدوان الأمريكي على العراق، وكان عليها ان تواجه ما ترتب على القصف الجوي والصدام العسكري وتحرك القوات الأمريكية لدخول الأراضي العراقية والسعي لأنهاء النظام السياسي في العراق، وما يترتب على ذلك من اضطراب الوضع وتدهور السلم الأهلي. كان لشرطة نجدة بغداد دورها في الحفاظ على السلم المجتمعي أثر قيام الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الغربي بالعدوان على العراق، لاسيما على العاصمة بغداد من أجل تحطيمها البنى التحتية، ولم تتردد هذه القوى المعتدية عن قصف محطات الكهرباء والمياه وقصف المنشآت الحيوية وما الى ذلك من مؤسسات ومحطات مياه الشرب وغيرها من البنى التحتية العراقية، وحاولت الحكومة العراقية قبيل العدوان وخلاله أن تتخذ الإجراءات الأمنية من أجل مواجهة المعتدين الذين كانوا يستهدفون تحطيم معنويات العراقيين وزعزعة ثقتهم بالوضع السياسي وتهيئتهم لمرحلة ما بعد إسقاط النظام[57].وزعت وزارة الداخلية دوريات شرطة النجدة قرب الجسور في بغداد استعداداً لأي طارئ، ورفعت درجة الإنذار الى درجة (ج)، وكان هذه الدوريات تعمل مع الأجهزة الأمنية والحزبية في بغداد، وكانت واجباتها (100%)، وبدا منتسبو شرطة نجدة بغداد يتابعون الجرحى من المواطنين وينقلوهم بسياراتهم الى المستشفيات القريبة من موقع القصف، فضلاً عن إيصال الشهداء الى الطب العدلي وأبلاغ ذويهم لاستلامهم من أجل دفنهم في مقابرهم التي تعودوا الدفن فيها.

وضمن الإطار نفسه وضعت بعض دوريات شرطة نجدة بغداد أمام المصارف الحكومية تحسباً من تعرضها للنهب والسلب في حالة قصفها من قبل الطائرات الأمريكية والبريطانية والفرنسية وبقية طائرات أعداء العراق، كما كان منتسبو شرطة نجدة بغداد يتواجدون بدورياتهم أمام المستشفيات للتبرع بالدم الى المصابين جراء القصف العدواني، كما كانوا إدلاء عن الصيدليات الخافرة للمرضى من المواطنين[58]، وكان وجود دوريات شرطة النجدة مبعث استقرار نفسي للناس الذين كانوا يضطرون للخروج لأسباب قاهرة من بيوتهم خوفاً على أزواجهم من القصف الذي كان يطال كل شيء في بغداد دون أدنى وازع إنساني، فالحرب كانت حرباً على البشر والحرث والنسل في ظل فقدان المواد الأساسية والقصف الذي طال محطات الكهرباء ومحطات المجاري ومراكز النقل الخاص

والعام[59].وتحملت شرطة نجدة شرطة بغداد وزر قصر نظر النظام السابق (1979-2003) وتداعياته دخوله الى الكويت، فلم ينفع لدوريات النجدة طلائها بالطين اعتقاداً من مديرية الشرطة العامة بإمكانية اخفائها عن أنظار القوات الاجنبية المعادية للعراق ، لكن ذلك لم يمنع من تدميرها وقتل من فيها[60]كانت شرطة نجدة بغداد تتواجد أيضاً في مناطق مهمة في العاصمة تحسباً لأي طارئ، وكان دورياتها تتابع الإشاعات التي حاول البعض بثها بين الناس، وتابعت دوريات النجدة المخابز وأفران الصمون من أجل توفير الغذاء اليومي للمواطنين، ومراقبة توفر المواد الغذائية للمواطنين في الأسواق خوفاً من خزن المواد ورفع سعرها بسبب الحرب وتداعياتها، لاسيما أن الحكومة العراقية وزعت مواد البطاقة التموينية لسنة أشهر قبل الحرب على العراقيين تحسباً لشحة المواد وقلتها خلال هذه المدة الخطيرة من تاريخ العراق المعاصر[61].كان بعض منتسبي الأجهزة الأمنية مثل المخابرات والأمن الخاص والاستخبارات وغيرها من الأجهزة بما فيها الجهاز الحزبي يتواجدون الى جانب دوريات شرطة النجدة ويقومون بتفتيش السيارات في الشوارع خوفاً من وجود أسلحة أو ممنوعات فيها، وكان منتسبو شرطة النجدة مع شرطة المرور يتابعون السيارات المشتبة بها أو المسروقة عن طريق أجهزة اللابتوب والحاسبات التي كانت موجودة لديهم ويلقون القبض على حائزيها في حالة عدم وجود أوراق ثبوتية لها[62].

الخاتمة:

وهكذا يتضح لنا انه على الرغم من الواجبات الاستثنائية لشرطة نجدة بغداد أثناء أخطر مرحلة في تاريخ العراق المعاصر، ووجود أجهزة أمنية متعددة في الشارع العراقي، إلا أن المواطنين كانوا غالباً مايلجاؤون الى دوريات النجدة لأنهم يعدونها أجهزة مهنية وتقوم بواجباتها الشرطوية حسبما تقتضيه مسؤولياتهم وضمن إطار توجيهات مراجعهم العليا، على عكس الأجهزة الأمنية الأخرى التي كانت أجهزة قمعية وترتبط بذكريات سلبية في أذهان المواطنين على مدى سنوات طويلة عاشوها في ظل نظام دكتاتوري استبدادي[63].كانت دوريات شرطة النجدة تقوم بجولات في المناطق وتبث رسائل اطمئنان الى المواطنين حول الوضع الأمني وأنهم على استعداد لأي طارئ يتعرض له المواطنون أثناء العدوان الأمريكي والتحالف الدولي ضد العراق، وطلبوا من المواطنين عدم التردد في الاتصال برقم شرطة النجدة (104) دون أدنى تردد ليجدوا شرطة النجدة أمامهم لنجدتهم[64].

الهوامش

(1) للمزيد عن الحكم العثماني للعراق ينظر: جاسم محمد حسن، العراق في العهد الحميدي 1876- 1909، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب – جامعة بغداد، 1975، ص10-30؛ جاسم محمد حسن العدول، الدولة العثمانية أبان حكم السلطان سليم الأول، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية – جامعة الموصل، 2004، ص23 – 30.

(2) عشيرة تركمانية تسنمت الحكم في بلاد فارس في عهد مؤسسها إسماعيل الصفوي (1501 – 1524)، واستمر حكم الصفويين حتى عام 1722 عندما تمكن الأفغان من احتلال عاصمتهم (أصفهان) واسقطوا حكم آخر الشاهات الصفويين المسمى (الشاه حسين). تمكن الصفويون من احتلال العراق مرات عدة كان آخرها سنة 1508، وطردهم العثمانيون منه سنة 1534. للتفصيل عن الصفويين يراجع : محمد كامل الربيعي ورزاق كردي العابدي، مختصر تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد، 2017، ص9 – 22.

(3) مجيد خدوري، تاريخ صراع : جذور الحرب العراقية – الإيرانية، ترجمة: مصطفى نعمان أحمد، مطبعة ثائر العصامي، بغداد، 2010، ص205 – 206.

(4) ينظر : محمد كامل محمد عبد الرحمن، سياسة إيران الخارجية في عهد رضا شاه، البصرة، 1988، ص136.

(5) يشير التاريخ الاول الى حياته والثاني الى مدة حكمه.

(6) محمد عبد المجيد الزبيدي، التجاوزات الإيرانية على الأنهار الحدودية المشتركة. تحليل تاريخي للمعاهدات والاتفاقيات فترة الحكم الوطني، (مجلة ((دراسات في التاريخ التراث والآثار)) ، بغداد، العدد (2)، كانون الثاني 2017، ص15-16.

(7) بكر صدقي: عسكري عراقي ولد في قرية (عسكر) بكركوك سنة 1875، ودرس في المدرسة الحربية بالأستانة، وتخرج منها ضابطاً في الجيش العثماني. أنضم الى الجيش العراقي بعد تأسيسه سنة 1921 برتبة (ملازم أول)، وتدرج في الرتب العسكرية حتى وصل الى رتبة (فريق ركن) في عهد الملك غازي (1933 – 1939). كان له دور في القضاء على تمرد الآثوريين سنة 1933، وحركات الفرات الأوسط 1935 – 1936، قاد أول انقلاب عسكري في تاريخ العراق المعاصر ضد وزارة ياسين الهاشمي في 29 تشرين الأول 1936. قتل في الحادي عشر من آب سنة 1937 في مطار الموصل على يد العريف عبد الله التلعفري الذي كان مدعوماً من قبل الضباط القوميين في الجيش العراقي. ينظر : صفاء عبدالوهاب المبارك، انقلاب سنة 1936 في العراق ومهداته واحداثه ونتائجه ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1973.

(8) حكمت سليمان : سياسي عراقي ورجل دولة ولد في بغداد سنة 1889 من عائلة تركية. غادر العراق الى الاستانة سنة 1907 وبعد أن وأنهى دراسته الإعدادية في بغداد. درس في استنبول وتخرج من جامعتها وشغل مناصب عدة في بغداد بعد عودته إليها أصبح مديراً عاماً للبريد، ووزيراً للمعارف عام 1925، ثم انتخب رئيساً لمجلس النواب، فوزيراً للعدلية سنة 1928 ووزيراً للداخلية في سنة 1933. أصبح رئيساً للوزراء بعد انقلاب بكر صدقي سنة 1936، وبعد مقتل الأخير استقال من رئاسة الوزراء في 17 آب 1937. مات في بغداد في 6 حزيران 1964. ينظر: عكاب يوسف عليوي الركابي، حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1964، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2005.

(9) كلمة ألمانية مكونة من لفظتين هما : (Thal) وتعني (وادي) و(Weg) وتعني الطريق فيكون معناها (طريق الوادي)، وأصبحت هذه الكلمة مصطلحاً دولياً يوصفها به أعمق نقطة في وسط مجرى النهر. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج5، صيدا، 1953، ص22.

(10) ينظر : عبد الباسط عباس محمد، موقف الصحافة العربية من الخلاف العراقي – الإيراني 1934 – 1937، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2009، ص105-120.

(11) محمد كامل الربيعي ورزاق كردي العابدي، معاهدة 1975 بين العراق وإيران أسبابها ونتائجها مجلة (دراسات في التاريخ والتراث والآثار)، بغداد، العدد (4)، نيسان 2018، ص111 – 112.

(12) ملفات وزارة الخارجية العراقية، ملفات سنة 1969، كتاب من وزارة الخارجية العراقية الى رئاسة الجمهورية رقم 00/403) في 25/أيلول/1969، الوثيقة رقم 4.

(13) أدمون غريب، العراق قوة خليجية بارزة، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات – مجلس قيادة الثورة، سلسلة الكتب المترجمة، العدد (12)، ج2، بغداد، 1984، ص369.

(14) روح الله رمضاني، **سياسة ايران الخارجية 1941-1973 ، ترجمة: مركز دراسات اتلخليج الرعبي، جامعة البصرة، 1982،** ص456.

(15) ملفات وزارة الداخلية ، ملفات سنة 1972، كتاب من محافظة بغداد الى وزارة الداخلية رقم ف /ع/ 116/ 3396 في 12 تشرين الثاني 1972، الوثيقة رقم 210.

(16) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص456.

(17) أدمون غريب ، العراق قوة خليجية، مجلة الدستور اللبنانية ، العدد (232) ، بيروت، السنة الخامسة، 30 أذار 1975، ص172.

(18) للتفصيل عنها يراجع : الجمهورية العراقية، وزارة الخارجية، معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وإيران عام 1975، بغداد، 1976؛ وزارة الخارجية، النزاع العراقي – الإيراني، ملف وثائقي، بغداد، 1981، ص318 – 333.

(19) ينظر : علي كاظم لفتة، اتفاقية الجزائر وأثرها على العلاقات العراقية – الإيرانية 1975 – 1979، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2008، ص37 – 40.

(20) الجمهورية (جريدة)، بغداد، العدد (2132)، 13 حزيران 1975؛ الثورة (جريدة)، العدد (2170)، 14 حزيران 1975.

(21) ينظر: أحمد حميد ياسين، إيران والقضايا العربية (1967 – 1979)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية – الجامعة المستنصرية، 2003، ص177-178.

(22) الأمام الخميني :ولد في مدينة (خمين) الإيرانية سنة 1902. بدأ دراسته الحوزوية في قم، وحاز على درجة الاجتهاد سنة 1930. دخل في صراع سياسي مع الشاه محمد رضا بهلوي سنة 1963، ونفي الى تركيا في 4 تشرين الثاني سنة 1964. انتقل بعدها الى العراق في السنة نفسها، وأمضى حوالي ثلاثة عشر عاماً في النجف الأشرف، حيث مارس التدريس فيها، فضلاً عن الإعداد للثورة على الشاه محمد رضا بهلوي، وعقب إعلان اتفاقية العراق وإيران عام 1975 أتفق على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لهما تم إخراج الخميني من العراق في تشرين الأول 1978 الى الكويت فرفضت الأخيرة استقباله فسافر الى باريس ويقودعملية الإطاحة بالشاه حتى تهيأ له ذلك. فعاد الى إيران وأسس الجمهورية الإسلامية. توفي سنة= =1989. ينظر : حميد الأنصاري، حديث الانطلاق : نظرة الى الحياة العلمية والسياسية للإمام الخميني الراحل، ط4، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران، 2004.

(23) للتفصيل عن هذا الموضوع يراجع : محمد كاظم علي، النظام السياسي في إيران. دراسة في النظام الجمهوري، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، 1997، ص100-103.

(24) عن رسائل التهنئة يراجع : عبد الرزاق محمد أسود، موسوعة الحرب العراقية – الإيرانية، بيروت، 1984، ص123-125.

(25) حسن تركي عمير مسير الأوسي، إيران والقضايا العربية 1979-1991، إطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية – الجامعة المستنصرية، 2008، ص264.

(26) عبد مخور نجم الريحاني، الأبعاد الجيوبوليتكية للاعتداءات الإيرانية على الحدود العراقية، (مجلة) الخليج العربي ، العدد (2)، المجلد (14)، مركز دراسات الخليج العربي – جامعة البصرة، 1982، ص38-39.

(27) فيبي مار، نظام صدام حسين 1979 – 2003، ترجمة: مصطفى نعمان أحمد، مكتبة دار المرتضى، 2009، ص23.

(28) نقلا عن : إسراء نوري غلام، ت**هجيل الكرد الفيليين في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة واسط، 2020**، ص140.

(29) نقلا عن : عبد الوهاب القصاب، الحرب العراقية – الإيرانية 1980 – 1988، دراسة تحليلية في ضوء مذكرات نزار الخزرجي، بيروت، 2014، ص31.

(30) نقلا عن : محمد كاظم علي، المصدر السابق، ص244.

(31) رفيق خوري، ثورة أممية ودولة فارسية، ((الصياد) (جريدة)، باريس، العدد (1841)، 15 شباط 1980.

(32) مقتبس من حسن طوالبة، مشروعية دفاع نظام صدام عن العرب، بغداد، 1982، ص73.

(33) السيد محمد باقر ولد في مدينة الكاظمية ببغداد سنة 1935 لأسرة دينية وجهادية معروفة. توفي والده وعمره ثلاث سنوات حيث كفله شقيقه الأكبر السيد إسماعيل الصدر. دخل مدرسة (منتدى النشر الابتدائية) في الكاظمية وكان من المتفوقين فيها. أرتحل الى النجف الأشرف ودخل الدروس الحوزوية على يد كبار علمائها في منتصف السبعينيات فبات أحد مراجع التقليد لكبار في النجف الأشرف. أسهم بدور بارز في الحركة الإسلامية

ويعد أحد مؤسسي حزب الدعوة الإسلامية. استشهد في التاسع من نيسان 1980 على يد الأجهزة الأمنية الصدامية ودفن سراً في مقبرة (وادي السلام) في النجف الأشرف. للتفصيل عنه يراجع : محمد رضا النعماني، الشهيد الصدر، سنوات المحنة وأيام الحصار : عرض السيرته الذاتية وسيرته السياسية والجهادية، مؤسسة الفجر، لندن، 1997؛ عادل رؤوف، محمد باقر المصدر بين= =دكتاتوريتين، المركز العراقي للإعلام، دمشق، 2001، ص91 – 103؛ محمد الحسيني، محمد باقر الصدر، حياة حافلة ... فكر خلاق، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2005.

(34) ينظر: شامل عبد القادر، العراق وإيران، لماذا أندلعت الحرب، ((أوراق من ذاكرة العراق))، العدد (29)، 15 أيلول 2014، ص6؛ محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992، ص129؛ ((القبس)) (جريدة)، الكويت، العدد (3583)، 4 أيار 1982؛ ((النهار العربي والدولي)) (مجلة)، بيروت، العدد (151)، 24 آذار 1981، ص40.

(35) ملفات وزارة الداخلية العراقية، ملفات سنة 1980، كتاب من وزارة الداخلية الى المديريات كافة بضرورة حفظ الأمن والاستقرار في البلاد، 29 كانون الأول 1980، الوثيقة رقم 188.

(36) مقابلة مع المواطن فؤاد عبد الأمير سلمان في داره ببغداد حيث كان يتواجد في حسينية زرباطية الواقعة في كربلاء المقدسة في الأيام الأولى للحرب العراقية - الإيرانية بتاريخ 22 آب 1980.

(37) ملفات ديوان راسة الجمهورية، ملفات سنة 1991، كتاب سري في ديوان رئاسة الجمهورية الى الأجهزة الأمنية كافة في 3 كانون الثاني 1991، برقم 37 س/ 288 ، الوثيقة رقم 58..

(38) يقصد به بعض السكان المحليين المتواطنين مع العدو الذين يبثون الإشاعات من أجل إحباط المعنويات وخدمة مخططات الأعداء. ينظر : علي الجابري، دور الرتل الخامس في تدمير المعنويات، بيروت، 2003، ص53-54.

(39) هي الاستخدام المتعمد للدعاية وغيرها من الوسائل للتأثير على معنويات الخصم والقضاء على إرادته للقتال أو المقاومة. ينظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج2، بيروت، ص215.

(40) خاضت إيران مع روسيا القيصرية أربعة عشر حرباً لم تنتصر في أي منها طوال الحكم القاجاري (1796 – 1925)، لاسيما في عهد فتح علي شاه (1797 – 1834). ينظر : محمد كامل الربيعي ورزاق كردي العابدي، صفحات من تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد، 2012، ص63.

(41) عبد الوهاب القصاب، المصدر السابق، ص36.

(42) ملفات مديرية الأمن العامة، ملفات سنة 1982، كتاب سري من مديرية الأمن العامة الى اللجنة الأمنية في فرع صدام للحزب حول وجود كتابات معادية على مدرسة 14 تموز الابتدائية للبنين في شارع فلسطين بتاريخ 17 شباط 1982، الوثيقة رقم (87).

(43) مقابلة شخصية مع المفوض عبد الزهرة محمد عباس في محله بمنطقة الشعلة في الأول من آب2022 كان يعمل سابقاً في قاطع نجدة الاعظمية.

(44) فؤاد علي الراوي، توقيف المتهم في التشريع العراقي، دراسة مقارنة، بغداد، 1983، ص58.

(45) علي خليل عباس، من أوراق الحرب العراقية – الايرانية ، دار الصباح، بغداد، 2004، ص95.

(46) ملفات ديوان رئاسة الجمهورية، ملفات سنة 1980، كتاب سري من ديوان الرئاسة الى جميع مؤسسات الدولة ونسخة منه الى وزارة الداخلية برقم (82 س) في 15 تشرين الأول 1980، الوثيقة رقم 166.

(47) ينظر: عادل محمد العليان، العراق في السياسة الأمريكية المعاصرة 1980 – 2003، دار جليس الزمان، عمان، 2013، ص269.

(48) حبيب عبد الله محمد، أثر النفط في دخول العراق للكويت سنة 1990، دار الزهراء للنشر، بغداد، 2004، ص87.

(49) عودة بطرس عودة، حرب الخليج من المسؤول ؟!، دار جليس الزمان، عمان، 1991، ص61؛ محمود بكري، جريمة أمريكا في الخليج. الأسرار الكاملة، دار مصر، القاهرة، 1991، ص168.

(50) ينظر نص الخطاب في : جريدة الجمهورية، العدد 73801، 17 تموز 1990؛ بيارسالبخر واربك لوران، حرب الخليج، الملف السري، دار الأليزية، باريس، 1991، ص57-58.

(51) للتفصيل عن هذه المقابلة ينظر: بوب ودوورد، حرب بوش، دار مصر للنشر، القاهرة، 2002، ص178-179.

(52) ف. ويليام اينغرال، مائة عام من الحرب، تعريب محمود فلاحة، مركز بيروت للنشر، بيروت، 1993، ص292.

(53) شامل عبد القادر، لعبة الكبار، مطبعة المجلة، بغداد، 1994، ص196.

(54) مجلة حراس الوطن، العدد (46)، السنة 37، بغداد، 12 آب 1990، ص72 – 73؛ إبراهيم خليل العلاف، العراق والولايات المتحدة الأمريكية، مطبعة الموصل، موصل، 2006، ص157.

(55) عبد الحميد الجوهري، الخليج العربي وعدوان الحلفاء على العراق، مطبعة العاني، 1994، ص218.

(56) عادل محمد العليان، المصدر السابق، ص281.

(57) علي محمد علي، العراق في الاستراتيجية الأمريكية، دار قاسيون، دمشق، 2004، ص155.

(58) مقابلة شخصية مع العميد المتقاعد ماهر أحمد علي في داره بمنطقة الطرادة الشرقية بتاريخ 20 كانون الأول 2022،

(59) ملفات رئاسة الجمهورية، ملفات سنة 2002، كتاب من وزارة الداخلية الى رئاسة الجمهورية في 2 شباط 2002، الوثيقة رقم (37).

(60) باسم مصطفى الخليل ، من أوراق غزو الكويت عام 1990، ((مجلة)) أوراق ، بغداد ، العدد (95) أذار 2020 ، ص23-24.

(61) مقابلة شخصية مع اللواء المتقاعد مؤيد التميمي في بغداد بتاريخ 25 كانون الأول 2022.

(62) مقابلة شخصية مع ضابط المخابرات محمد عبد علي في بغداد بتاريخ 17 كانون الثاني 2021.

(63) مقابلة شخصية مع عميد الشرطة علي كريم مدير شرطة النجدة لسنة 2022 في بغداد في مكتبه 5 ايلول 2022.

(64) مقابلة مع المفوض شرطة النجدة فليح مظلوم رويض منسوب علاقات الاعلام في شرطة استعلامات النجدة في بغداد ، البياع ، 25 ايلول 2022.

Baghdad Rescue Police from 1968-1991 Historical Study

Abstract

Most of the historical studies focused on examining aspects related to the modern and contemporary history of Iraq from the political, economic and social perspectives, aspects of the Iraqi state institutions since its establishment in 1921 continued to need specialized scientific studies, such as the Ministry of Interior, which had a position on many of the changes witnessed by our country, Iraq. A number of specialized directorates were associated with it, such as the Directorate of Rescue Police , which was formed after the 14th of July 1958 revolution . It defined its tasks as helping citizens through its patrols deployed in residential areas in order to maintain security, stability and order in Baghdad, which includes the headquarters of the state's administrative, political and security institutions.The researcher chose the title: (Baghdad Rescue Police from 1968-1991 "Historical Study") as the subject of his thesis, describing the police Rescue as a specialized directorate linked to the Baghdad police, it uses a

number of cars, bicycles and motorboats equipped with wireless devices that are linked to a central information room to receive calls from citizens to help them and meet their needs .This thesis also comes as a continuation of the academic studies that dealt with various issues of the Iraqi police.The nature of the thesis necessitated the researcher's reliance on the unity of the subject, taking into account the chronology in addressing the folds of the chapters, and adopting the descriptive historical , analyzing events, linking their causes to their results, trying to stay away from articles and being influenced by sources, leading to an academic scientific study that gives this topic its due.The thesis consisted of an introduction, four chapters, and a conclusion with the most important conclusions, with some appendices placed at the end.The first chapter, entitled: "The History of the Baghdad Police 1958-1968," included four investigations.
The first explained the establishment of the Iraqi Police and its duties, the second dealt with the establishment of the police and the endeavors and development of it during this period, while the third focused on the duties and tasks of the Baghdad Rescue Police, while the fourth dealt with the Baghdad Police Formations. The second chapter, titled: "Legal legislation for the Baghdad Police and the development of its administrative units," and related legal legislation, It included two sections, the first included the legislation issued in 1968-1991, while the second dealt with the administrative Police and Baghdad Rescue Police, and the first included the general headquarters, second: the administrative division, third: the movements division, fourth: the armament and clothing division, and fifth: the division the accounts. The third chapter, titled: "The development of Baghdad Police Formations and their duties 1968-1991", dealt with three topics , The first studied Baghdad Police Formations and their professional and technical development through: First: operational divisions and the context of their operations, second: wire units and the nature of their work, and third: Baghdad riverine police. The second topic, dealt with usual tasks in the Baghdad Police through: Firstly, the security tasks, Secondly: the social tasks represented by first aid and firefighting, and thirdly dealt with: the economic tasks that included following up crimes related to economic security, and helping to preserve economic and private facilities. As for the third topic: it focused on the relationship between the residents of Baghdad and the police help in it and included: First: the instructions issued regarding dealing with citizens, and the citizens' attitude towards the performance of the Baghdad police help. The fourth chapter entitled: "The extraordinary and unusual duties

of the Baghdad Rescue Police (1968-1991) included two chapters, the first dealt with the fight against organized crime,While the second dealt with an interest in the Baghdad police rescue in the two wars with Iran and in the second Gulf War(Kuwait war) . The first touched on the role of the Baghdad Rescue Police in maintaining social security during the Iran-Iraq war 1980-1988, while he touched secondly on the role of the Baghdad Rescue Police during the second Gulf War 1991 .The coup of the seventeenth of July 1968 led to the new authority issuing a set of legislations and laws during the years from the coup to 1991, which were expressing the regime's policy and political orientations , it wanted to make the police apparatus in general and the apparatus associated with it, including inquiries and rescue services, follow the intellectual plan, although it considered this apparatus to be a backward apparatus, and negative phenomena spread among most of its members, among the most important of which is the phenomenon of bribery and nepotism and its failure to carry out the professional tasks assigned to it. The regime claimed that these legislations and laws it issued, in addition to the decisions of the dissolved Revolutionary Command Council, aimed at raising the levels of the police, security, nationality, information and rescue police, and others in all aspects and fields, and improving the living conditions of its members in order to secure a stable and secure society , because the Baath regime that ruled Iraq during this period was an unstable regime and faced various internal and external challenges, the authority did not hesitate to take any actions and to practice repressive and inhumane methods in order to preserve its authority, and not to repeat the failed experiment, which cost a lot and revealed the truth to the Iraqis on February 8, 1963.The regime focused on supporting other agencies that it considered a substitute for the Information and Rescue Agency, such as Public Relations, which later became the Intelligence Agency, (Intelligence) and (General Security) and other security agencies whose leaders were handed over to two parties known for their bloody history, such as Nazem Kazzar, Saadoun Shaker, and the former President of the regime from 1979-2003 , However, these agencies, such as (General Security), its director made a move that almost overthrew the Baath regime, and the latter considered it a plot to overthrow the regime.The Baghdad Rescue Police were assigned exceptional duties during the period from 1968 until the end of 1991, such as combating organized crime and its role in maintaining social security during the Iraqi war, which lasted for a period of 1980-1988.One of the most important historical lessons that can be

learned from is that the political system that does not build a democratic system and institutions at the level of responsibility and the support of its security services, is destined for Iraq to be a great matter, but it neglects these aspects. It could not make the relationship of his security services, including the Information and Rescue Service, with the people a good relationship, and make them feel that these services were found to serve them and not a whip over their necks. It only cared badly about preserving the regime and protecting it from falling through building multiple repressive agencies that soon abandoned him because they were linked to him in terms of interests. That is one of the mistakes of the dictatorial regimes that the history of the contemporary world witnessed its downfall and its transformation into a black point in the bowels of history.

The exceptional role of the Baghdad Rescue Police in the foreign wars of Iraq 1980-1991

HADI ALAWI ABBAS AL-SUDANI
Assist .Prof. Dr.
HUSSEIN ABDUL WAHED BADR AL-ZUBAIDI
Mustansiriyah University- College of Basic Education
Department of History

Abstract

The Baghdad Rescue Police had an exceptional role in the wars that Iraq entered in the years 1980-1991, whether with Iran or with the United States of America and the international coalition that participated with it. These wars cast a dark shadow over Iraqi society in these years, and the Baghdad Rescue Police assumed double tasks to preserve the internal situation in Iraq, secure social peace, and prevent the deterioration of the security situation in the Iraqi capital.

key words: Baghdad Rescue Police - exceptional tasks - the Iran-Iraq war

To The Council of College of Basic Education - Mustansiriyah University
As a part of master Degree Requirements in Modern History